المغرب العربي: حصاد 2021

فتيحة فرقاني

لعل منطقة المغرب العربي هي الخاسر الأكبر في ظل كل هذه التعقيدات و المشاكل البينية خاصة بين الجارتين الأكبر الجزائر والمغرب, فاستقرار المنطقة وإعادة التنسيق والتعاون بين دولها مرتبط بمدى حل هذه الخلافات البينية, خاصة في ظل التحديات والمشاكل الداخلية التي تعيشها بلدان المنطقة والتي زادت تعقيدا منذ تفشي جائحة كورونا

إن المتتبع للأحداث و التطورات التي شهدتها منطقة المغرب العربي في السنوات القليلة الماضية، يدرك للوهلة الأولى أن هذه المنطقة لن تستعيد حلم الاتحاد المغاربي، الذي تحول إلى مناسبة شكلية بروتوكولية يتم فيها تبادل قادة دول المنطقة التهاني بولادة هذا الكيان "المشلول". وإن كان الكثيرون قد تفاءلوا بأن تكون رياح التغيرات الجيوسياسية التي هبت على المنطقة خلال انتفاضات ما سمي بـ"الربيع العربي"، وبخاصة تونس وليبيا، وما تبعها من حراك شعبي سلمي في الجزائر، كفيلة بإعادة التقارب والتعاون بين دول المنطقة، خاصة في ظل التحديات المشتركة التي تهدد أمن واستقرار البلدان المغاربية متمثلة في تنامي النشاط الإرهابي، الذي يشكل تهديدا حقيقيا و مباشرا لأمن المنطقة واستقرارها. إلا أن انعدام الثقة وقلة التعاون بين البلدان المغاربية في مجال الأمن و مكافحة الإرهاب يزيدان من تعقيد مواجهة مثل هذه التهديدات، وهذا من شأنه أن يجعل أمن المنطقة أكثر خطورة مما سبق وأن يطيل أمد المعركة ضد التطرف.

في ظل هذه الحقائق والأوضاع التي تعيشها منطقة المغرب العربي، شهد عام 2021 تصعيداً في العديد من الملفات سواء منها ما يتعلق بالوضع الداخلي لكل دولة، أو ما يتعلق بالتوتر في العلاقات البينية بين دول المنطقة.

تونس

جاء إعلان الرئيس التونسي "قيس سعيد" في 25 يوليو/ تموز 2021, تجميد عمل البرلمان و رفع الحصانة عن أعضائه وحل الحكومة بمقتضى الفصل 80 من الدستور، وتوليه جميع السلطات في إجراء قال إنه "لإنقاذ الدولة من الخطر المحدق بها" ليحدث اختلافا وجدلا واسعا. رغم زعم الرئيس سعيد بأن قراراته لم تتجاوز الشرعية الدستورية، فإن نسبة كبيرة من السياسيين والشخصيات الوطنية في تونس أدانت ما قام به الرئيس سعيد واعتبرته إعداما للديمقراطية وانقلابا تام الأركان. وبين مؤيد ومعارض، انقسم الشارع التونسي وزادت حدة التوتر وسط ترقب إقليمي ودولي لما ستؤول إليه الأمور. فلطالما مثلت

تـونس في السنـوات الـعشر الأخيرة نموذجا صاعدا في المنطقة العربية، واعـتبرت الـديـمـقـراطـيـة الـوحـيـدة الناجية في بلدان الربيع العربي التي افتكت منها الثورة وتعرضت تجاربها لإخفاقات وانقلابات، تداخلت فيها الأطـراف الـداخـلـيـة، الإقـلـيـمـيـة والدولية.

وفي 29 سبتمبر/ أيلول الماضي أعن قيس سعيد تكليف "نجلاء بودن" بتشكيل حكومة كفاءات غير حزبية و بـاشرت عـمـلـهـا دون الـتصويت على الثقة لحكومتها في البرلمان المجمدة أعماله, وسط جدل حول شرعية هذه الحكومة ومحدودية صلاحيتها.

خلفت قرارات الرئيس سعيد انقساما حـــادا بين الأوساط السيـــاسيـــة والشعـبـيـة, فـهـنـاك مـن اعـتبرهـا تصحيحا للمسار الديمقراطي وإيقاف حالة العبث والفوضى داخل البرلمان, بـيـنـمـا اعـتبر آخـرون بأن المسار الـذي انتهجه الرئيس سعيد يمثل التفافا على الثورة وانقضاضا على السلطات وانقلابا وإلغاء لدستور 2014. وقـد تـكـرس هذا الاعـتـقـاد لـدى الـكـثيرين, خاصة بعد القرار الأخير الذي اتخذه الرئيس في 2 ديسمبر/ كانون الأول 2021 بتغيير تاريخ احياء ذكرى ثورة 2011 من 14 يناير/ كانون الثاني الى 17 ديسمبر/ كانون الأول من كل سنة, معتبرا أن التاريخ الأول "غير ملائم". ويندرج هذا القرار فيما يسميه سعيد بـ "تصحيح مسار الثورة" الذي أطلقه في 25 يوليو/ تموز الماضي, استنادا إلى تأويله الخاص للمادة 80 من دستور 2014. وهي إجراءات رسخها في شكل رزنامة مواعيد سياسية تمتد طيلة عام 2022.

ومهما كانت التجاذبات السياسية اليوم في تونس، فقد يكون الشارع الـتـونسي مـن جـديـد الـفيصل بشأن إجراءات الرئيس قيس سعيد الذي يتهمه منتقدوه بمحاولة الالتفاف على السلطة، لاسيما مع تواصل تأزم الـوضع الاقـتصادي والاجـتـمـاعي في البلاد.

العلاقات الجزائرية-المغربية

على الـجـانب الآخـر، تـمـر الـعـلاقات المغربية الجزائرية بواحدة من أسوأ مـراحـلـهـا، حـيث تـعـد 2021 سنة القطيعة بين الرباط والجزائر, نتيجة

تضافر جملة من العوامل والتطورات البينية، بعضها مستند إلى خلافات تاريخية حدودية، وبعضها الآخر مرتبط بمستجدات إقليمية ودولية. خاصة منها ما تعلق بمسألة التطبيع بين المغرب وإسرائيل، واتهام الجزائر لتل أبيب بتأجيج الخلافات والرباط بالاستقواء بالدولة العبرية عليها، حيث لا يمكن القفز أو تجاهل حقيقة التزامن بين التطبيع المغربي-الاسرائيلي و تسخين العلاقات بين الجانبين في سياقات مختلفة، والأزمة الأخيرة التي أخذت طابع القطيعة بين البلدين. حيث أعلنت الجزائر في 24 أغسطس/ آب 2021 عن قطع علاقاتها الدبلوماسية مع المغرب مع الإبقاء على العلاقات القنصلية. و تعد هذه المرة الثانية التي تقطع فيها العلاقات الدبلوماسية بين البلدين منذ استقلالهما, وكانت العلاقات قطعت بين البلدين في المرة الأولى بقرار مغربي عام 1976. وبررت الجزائر قرارها قطع العلاقات الدبلوماسية باستمرار المغرب في تبني سياسات عدائية ضدها، في إشارة الى جملة من القضايا والتطورات أهمها:

1- استدعاء الجزائر سفيرها في الرباط, ردا على دعوة السفير المغربي في الأمم المتحدة خلال اجتماع دول مجموعة عدم الانحياز في 13 و 14 يوليو/ تموز 2021، الى "استقلال منطقة القبائل الجزائرية"، اثر إعلان وزير خارجية الجزائر مجددا دعم بلاده حق الصحراء الغربية في تقرير مصيرها. وكانت تلك المرة الثانية التي يعلن فيها المغرب دعمه المطالب الانفصالية التي تنادي بها حركة استقلال منطقة القبائل MAK التي تصنفها الجزائر تنظيما إرهابيا، والتي تتهم الجزائر كلا من المغرب وإسرائيل بدعمها.

2- قضية بيغاسوس، التي توجه فيها الجزائر اتهاما للمغرب باستخدام برنامج "بيغاسوس" الإسرائيلي للتجسس على مسؤولين جزائريين. وصدر في هذا الشأن بيانا لوزارة الخارجية الجزائرية تبدي فيه "قلق الجزائر العميق بعد الكشف عن قيام سلطات بعض الدول، وعلى وجه الخصوص المغرب، باستخدام واسع النطاق لبرنامج التجسس المسمى بيغاسوس ضد مسؤولين و مواطنين جزائريين".

3- امتناع المغرب عن دعم الجهود الدبلوماسية الجزائرية لمنع انضمام إسرائيل الى الاتحاد الإفريقي بصفة عضو مراقب, فضلا عن زيارة وزير خارجية إسرائيل "يائير لبيد" للرباط في 11 أغسطس/ آب 2021، حيث أدلى من خلال هذه الزيارة بتصريحات استفزت الجزائر، مفادها أن إسرائيل والمغرب يتقاسمان القلق إزاء الدور الذي تؤديه الجزائر في

المنطقة و تقاربها مع ايران والحملة التي تشنها ضد قبول إسرائيل عضوا مراقبا في الاتحاد الإفريقي.

4- اتهام الجزائر للمغرب بالتورط في الحرائق التي اجتاحت شمالي البلاد منتصف أغسطس/ آب 2021، حيث ذكرت أن موجة الحرائق التي شهدتها البلاد خاصة في منطقة القبائل، من تدبير جماعات إرهابية، يدعم المغرب إحداها، وعلى اثر ذلك قرر المجلس الأعلى للأمن الجزائري تكثيف المراقبة الأمنية على الحدود الغربية.

وعلى اثر تلك التطورات بين البلدين، أكدت وزارة الطاقة و المناجم الجزائرية، بعد يومين من إعلان قطع العلاقات الدبلوماسية، أن جميع إمدادات الغاز الطبيعي نحو اسبانيا ستتم عبر أنبوب "ميدغاز"، الذي يربط الجزائر باسبانيا مباشرة عبر البحر المتوسط. ما يعني امتناع الجزائر عن تجديد عقد استغلال أنبوب الغاز الأوروبي- المغاربي، الممتد من الجزائر نحو أوروبا مرورا بالمغرب، والذي يزود أوروبا بالغاز الجزائري، بمعنى حرمان المغرب من امتياز تحصيل رسوم العبور في شكل غاز طبيعي. كما أعلنت الجزائر في 22 سبتمبر/ أيلول إغلاق مجالها الجوي أمام كل الطائرات العسكرية والمدنية المغربية، وكان تبرير الجزائر في بيان رسمي بأن "الارتباط تواصل استفزازاتها وممارساتها العدائية" بدون توضيح طبيعة هذه الاستفزازات.

كما استمرت حالة التصعيد في الموقف الجزائري، وذلك على اثر حدوث تطور جديد تمثل في حادث مقتل سائقي شاحنات جزائرية قرب موقع "بئر لحلو" الواقع في المنطقة العازلة على الجدار الرملي القائم بالصحراء الغربية وذلك في الأول من نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، حيث ذكر بيان الرئاسة الجزائرية "أن الحادث وقع على الطريق الصحراوي بين ورقلة الجزائرية و شمال موريتانيا، وتحديدا على الحدود بين موريتانيا والصحراء الغربية"، ووجهت الجزائر الاتهام للمغرب بقتل مواطنين جزائريين عبر قصف تم تنفيذه بوسائل عسكرية متطورة. وقد توعدت الجزائر بالرد على حادث مقتل مواطنيها في تفجير الشاحنات، وبعد ساعات قليلة من صدور بيان الرئاسة أعلن البرلمان الجزائري قرارا بإعطاء الضوء الأخضر"لأي قرار تتخذه السلطات" ردا على مقتل المواطنين الثلاثة.

ليبيا

أما ليبيا، فإنها هي الأخرى غير بعيدة عن مشهد التوتر العام الذي تعيشه منطقة المغرب العربي، حيث أدى التوتر الداخلي إلى وقف مسار الانتخابات الرئاسية التي كان من المقرر اجراؤها في 24 ديسمبر/ كانون الأول الماضي, بعد أن كان الليبيون يأملون في أن تكون الانتخابات الرئاسية عرسا وطنيا وفرصة لا تهدر لإعادة بناء بلدهم بعد سنوات من العنف والدمار التي تلت سقوط نظام معمر القذافي في 2011، إلا أن التجاذبات السياسية، وتضارب المصالح بين الأطراف الداخلية و المتدخلين الخارجيين الى جانب بعض الثغرات في وساطة الأمم المتحدة، أدى الى فشل إجراء الانتخابات في وقتها المحدد. وعلى اثر ذلك استقال مبعوث الأمم المتحدة الى ليبيا "يان كوبيتش" الذي كان يعمل من جنيف، وبدا بشكل واضح أنه عاجز عن ادارة الملف الليبي قبل شهر، يقينا منه باستحالة اجراء الانتخابات في ظل الظروف المشحونة و أراد عدم تحمل مسؤولية ذلك. وعُينت الأمريكية "ستيفاني وليامز" مستشارة خاصة للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا، حيث قامت في الأيام الأخيرة بترتيب الاجتماعات بين مختلف الجهات الليبية وتنقلت بين مدن عدة، في محاولة واضحة لإنقاذ الملف الليبي المعقد والمشحون بفعل التدخلات والاستقطاب.

لعل منطقة المغرب العربي هي الخاسر الأكبر في ظل كل هذه التعقيدات و المشاكل البينية خاصة بين الجارتين الأكبر الجزائر والمغرب، فاستقرار المنطقة وإعادة التنسيق والتعاون بين دولها مرتبط بمدى حل هذه الخلافات البينية، خاصة في ظل التحديات والمشاكل الداخلية التي تعيشها بلدان المنطقة والتي زادت تعقيدا منذ تفشي جائحة كورونا، التي أثرت على كل دول العالم، الأمر الذي يتطلب مواجهتها بتفعيل وتيرة التعاون بين الدول على المستويين الإقليمي والدولي. ■

فتيحة فرقاني: باحثة من الجزائر حاصلة على الدكتوراه في العلاقات الدولية، أستاذة محاضرة في كلية العلوم السياسية بجامعة الجزائر 3.